تعتبر الأمم المتحدة أولى المنظمات التي اهتمت بحماية البيئة عن طريق دمج الاعتبارات البيئية في فكر منظومة الأمم المتحدة ، انشأ هذا البرنامج بموجب قرار الجمعية العامة رقم: 2997 الصادر بتاريخ: 1972/12/15 ، وتنحصر مهمة البرنامج في تطبيق مبادئ ستوكهولم في حماية البيئة ومراقبة الوضع الدولي البيئي ورصد حالة البيئة في مختلف مناطق العالم ، كما يساهم في ترقية الوعي البيئي للدول عن طريق تطوير قواعد القانون الدولي البيئي. وهذا عن طريق هياكل وأجهزة هذه الهيئة وهي: مجلس الإدارة، الأمانة العامة، صندوق البيئة، اللجنة الإدارية للتنسيق.

2. لجنة التنمية المستدامة

تشكلت لجنة التنمية المستدامة على اثر قرار الجمعية العامة رقم: 161/38 الصادر سنة 1983 لهدف حماية البيئة وتعزيز التعاون الدولي حول البيئة والتنمية ، وإيجاد آليات جديدة تعزز التعاون المشترك بين جميع القواعد من اجل حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، كما تهتم بقضايا البيئة من خلال التركيز على الأمن الغذائي والزراعة والبيئة و الطاقة المستدامة و أنظمة دعم القرارات البيئية في مجال الإدارة البيئية[39].

وفي مجال عمل لجنة التنمية المستدامة في مجال حماية البيئة عقدت هذه اللجنة اجتماعات تشاوريه في جميع مناطق العالم كما جعلت هذه الاجتماعات منبرا يتلاقى فيه منظمات المجتمع المدني والخبراء و الفاعلين في مجال حماية البيئة من اجل مناقشة القضايا البيئية وإيجاد حلول للمشاكل البيئية.

3. منظمة الصحة العالمية.

أنشأت منظمة الصحة العالمية سنة 1946 وبدأت أعمالها سنة 1948 مقرها بجنيف بسويسرا وتملك مكاتب لها في جميع قارات العالم ، ويكمن الهدف الرئيسي لإنشاء هذه المنظمة في رفع مستوى التعاون الدولي في مجال حفظ صحة الإنسان والقضاء على الأمراض والأوبئة ومنه حماية البيئة من الملوثات الناجمة عن النفايات الخطرة . في مجال حماية البيئة قامت منظمة الصحة العالمية بإدراج مسألة تطوير برامج الصحة والبيئة سنة 1978 بتحقيق أهداف تتمثل في:

---

[39]- معمر رتيب عبد الحافظ، المرجع السابق، ص30.

تقديم المعلومات حول العلاقة بين الملوثات البيئية و صحة الإنسان، العمل على صياغة مبادئ توجيهية لتحديد الملوثات الجديدة الناجمة عن الصناعة والزراعة، إعداد البيانات بشأن تأثير التلوث على الصحة العامة، تطوير الأبحاث الخاصة بمكافحة الأمراض الخطيرة والأوبئة.

4. البنك الدولي.

تأسيس البنك الدولي بتاريخ 01 جويلية 1944 بواشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية، ويطلق تعبير البنك الدولي على خمس مؤسسات مالية هي: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، المؤسسة المالية الدولية، المؤسسة الإنمائية الدولية، المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، وكالة ضمان الاستثمارات متعددة الأطراف. و يهدف البنك لمساعدة حكومات البلدان الفقيرة في حماية البيئة، و هو أكبر مصدر مستقل لتمويل مشروعات حفظ التنوع البيولوجي للغابات على مستوى العالم ، كما يمول المشاريع الخاصة ببناء السدود ، و الاستثمارات الخاصة بإعادة تدوير النفايات على مستوى الدول النامية، وكل هذا من أجل هدف واحد وموحد وهو حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة [40].

المطلب الثلني: المنظمات والمؤسسات غير الحكومية

-منظمة السلام الأخضر (غرينبيس) وهي منظمة غير حكومية.

تعد منظمة السلام الأخضر من قبيل المنظمات البيئية الغير حكومية الرائدة في العالم في مجال الدفاع عن البيئة وحمايتها من كل أشكال التلوث ، (غرينبيس) منظمة عالمية مستقلة مقرها هولندا تأسست سنة 1971 عندما قام مجموعة من الناشطين في المجال البيئي من شمال أمريكا بالإبحار إلى جزيرة امشيتكا بألاسكا للاعتراض على التجارب النووية التي كانت تقوم بها أمريكا على الجزيرة التي تزخر بالكائنات النادرة والمهددة بالانقراض ، وهؤلاء الناشطون هم المؤسسون الأوائل لهذه المنظمة التي تطورت مع مر السنوات لتضم اليوم أكثر من ثلاثة ملايين من الأعضاء، كما أصبحت تمتلك العديد من المكاتب الإقليمية الموزعة على أكثر من أربعين دولة في مختلف أنحاء العالم.كما ترتكز اهتمامات المنظمة على القضايا البيئة التي تشكل تحديات عالمية مثل تغير المناخ، استهلاك الطاقة، التلوث النووي ، التلوث البيولوجي وغيرها من القضايا البيئية[41].

المحور الخامس: التنمية المستدامة وعلاقتها بالبيئة

المبحث الأول: مفهوم التنمية المستدامة:

---

[40]- صلاح عبد الرحمن عبد الحديثي، المرجع السابق، ص 65.

[41]- معمر رتيب عبد الحافظ، المرجع السابق، ص 40

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة

التنمية في أصلها هي ناتج عمل الإنسان على تحويل عناصر فطرية في البيئة (تراكيب وبنيات جيولوجية...) إلى ثروات، أي إلى سلع وخدمات تقابل حاجات الإنسان، هذا التحويل يعتمد على جهد الإنسان وما يوظفه من معارف علمية وما يستعين به من أدوات ووسائل تقنية، التنمية هي تغيير في البيئة يهدد توازنها الفطري، ويصل إلى درجة الإضرار إذا تجاوز قدرة الفطرة البيئية على الاحتمال وقدرتها على استعادة التوازن ورأب التصدعات، ومن هنا ظهرت أهمية التنمية المستدامة كمفهوم جديد، و رغبة من بعض المؤلفين في جعل مفهوم التنمية المستدامة أقرب من التحديد وضعوا تعريفاً ضيقاً لها ينصب على الجوانب المادية للتنمية المستدامة. فتعرف التنمية المستدامة بعدد من التعاريف، منها ما يلي "التنمية التي تلبي المتطلبات الحالية مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية الأجيال القادمة على تلبية متطلباتهم."

"أنها التنمية التي تهيئ للجيل الحاضر متطلباته الأساسية والمشروعة، دون أن تخل بقدرة المحيط الطبيعي على أن يهيئ للأجيال التالية متطلباتهم"، أو بعبارة أخرى، "استجابة التنمية لحاجات الحاضر، دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجاتها".

"التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها."

•تعريفها من طرف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة:

انتهت اللجنة في تقريرها المعنون "بمستقبلنا المشترك" إلى "أن هناك حاجة إلى طريق جديد للتنمية، طريق يستديم التقدم البشري لا في مجرد أماكن قليلة أو لبضع سنين قليلة، بل للكرة الأرضية بأسرها وصولا إلى المستقبل البعيد". و التنمية المستدامة حسب تعريف وضعته هذه اللجنة عام 1987 تعمل على "تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة." إن الهدف الأساسي للتنمية المستدامة هو الوفاء بحاجات البشر وتحقيق الرعاية الاجتماعية على المدى الطويل، مع الحفاظ على قاعدة الموارد البشرية والطبيعية ومحاولة الحد من التدهور البيئي، ومن أجل تحقيق ذلك، يجب التوصل إلى توازن ديناميكي بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وإدارة الموارد وحماية البيئة من جهة أخرى.

غير أن أوسع التعريفات شيوعا للتنمية المستدامة: "أنها التنمية التي تهيئ للجيل الحاضر متطلباته الأساسية والمشروعة، دون أن تخل بقدرة المحيط الطبيعي على أن يهيئ للأجيال التالية

متطلباتهم"، أو بعبارة أخرى، "استجابة التنمية لحاجات الحاضر، دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجاتها"[42]

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة

إن الفكرة الأساسية التي بنيت عليها أجندة القرن الحادي والعشرين هي فكرة التنمية المستدامة أو المتواصلة. ومفهوم التنمية المستدامة متعدد الاستخدامات، ومتنوع المعاني، فالبعض يتعامل مع التنمية المستدامة كرؤية أخلاقية تناسب اهتمامات النظام العالمي الجديد، والبعض يرى أن التنمية المستدامة نموذج تنموي وبديل مختلف عن النموذج الصناعي الرأسمالي، أو ربما أسلوباً لإصلاح أخطاء وعثرات هذا النموذج في علاقته بالبيئة. ولقد حاول تقرير الموارد العالمية والذي نشر عام 1992 في مؤتمر (ريو دي جانيرو – قمة الأرض) والذي خصص بكامله لموضوع التنمية المستدامة أو المتواصلة وجعلها محور خطة العمل التي وضعها للقرن الحادي والعشرين، وأصبحت الفكرة محور الحديث في كامل المجتمع، حيث حصر عشرين تعريفاً واسع التداول، وزعها على أربع مجموعات هي الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية والإنسانية، والتقنية والإدارية. ومن حينها برزت لها أبعاد جديدة تتصل بالوسائل التقنية التي يعتمد عليها الناس في جهدهم التنموي، في الصناعة والزراعة وغيرها، وتتصل بالمناهج الاقتصادية التي يجري عليها حساب المأخوذ والمردود.

الفرع الأول: الأبعاد الاقتصادية:

وتتطلب التنمية المتواصلة ترشيد المناهج الاقتصادية، على رأس ذلك تأتي فكرة "المحاسبة البيئية للموارد الطبيعية"، فقد جرى الأمر على عدم إدراج قيمة ما يؤخذ من عناصر البيئة المختزنة في حقول النفط والغاز ورواسب الفحم ومناجم التعدين وغيرها في حساب الكلفة، كذلك جرى الأمر على عدم إدراج قيمة ما يحصد من ثروة سمكية في قيمة المخزون السمكي، وما يحصد من حقول الزراعة في قيمة النقص في خصوبة الأرض، وفي كثير من الأحوال لا يحسب لمياه الري قيمة مالية في عمليات الحساب الزراعي، فبالنسبة للأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة نلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياساً على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم، أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية. ومن ذلك مثلا أن استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم هو في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند ب 33 مرة، وهو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الـ "OCDE"أعلى بعشر مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة[43].

---

[42] –Michel prieur, droit de l'environnement, op.cit .p33

[43] - ابتسام سعيد الملكاوي، جريمة تلويث البيئة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009ص38.